



أ.د. حيدر حسين آل طعمة*: هل اختار البنك المركزي السياسة المناسبة لحل أزمة أسعار الصرف في العراق؟

زاد اضطراب اسواق الصرف العراقية منذ اواخر العام الماضي بسبب تعزيز القيود على حوالات الدولار الى الخارج والعمل بمنصة تدقيق الحوالات الخارجية ... ونتيجة لذلك اتسعت الفجوة بشكل كبير بين السعر المثبت والسعر الموازي في الاسواق نظرا لاختلال ميزان العرض والطلب على الدولار في العراق.. وقد ارتفعت اسعار الدولار بأكثر من ١٥% نتيجة تقليص المعروض من الدولار وضعف قدرة البنك المركزي في اشباع الطلب المتنامي على الدولار في اسواق الصرف..

وبدلا من التفاوض مع الجانب الامريكي لأطلاق المبيعات ضمن اليات جديدة تضمن الرقابة التدريجية على حركة التجارة الخارجية لجاء البنك المركزي الى رفع سعر صرف الدينار.. وهو علاج مؤقت ومسكن فقط لمشكلة سعر الصرف والتحويلات.. ولا تناسب مشاكل ضعف الامتثال وغسيل الاموال والتهرب، بل تفاقمها كما سيتضح في تقييم هذا الاجراء..

١. تغيير سعر الصرف تم مع استمرار ضعف سيطرة البنك المركزي على احتياطياته الاجنبية.. مما يستبعد ان يطابق السعر الجديد للدولار سعره الموازي قريبا.. خصوصا مع استمرار شروط الفيدرالي الامريكي وقيود المنصة على التحويلات الخارجية.

٢. لا يمكن باي حال من الاحوال اعتماد ارتفاع الاحتياطي الاجنبي كمؤشر لرفع سعر صرف الدينار.. نظرا لان هذا الاحتياطي معد للدفاع عن سعر صرف الدينار حين تنحسر الايرادات النفطية.. ولا يجب استخدامه في اوقات الوفرة، بل في ازمات التمويل كما حدث عام ٢٠٢٠ حين تراجعت ايرادات العراق الدولارية بشكل حاد.

٣. تغيير سعر الصرف يجب ان لا يكون ضمن فترات متقاربة وان حدث ذلك يجب ان يكون لاعتبارات اقتصادية شديدة.. في حين كان قرار رفع سعر صرف الدينار معاكسا تماما لسياسات التصحيح الهيكلي وتحفيز الانتاج والتشغيل لاقتصاد احادي مرتبط تماما بتقلبات اسعار النفط العالمية..



أوراق في السياسة النقدية

٤. تم التحذير سابقا من ضرورة عدم اضافة قناة نقدية للقناة المالية المعتادة لنقل تموجات دورة الاعمال العالمية الى الاقتصاد العراقي.. فقد تضرر الاقتصاد كثيرا من قناة الموازنة المالية عند تراجع اسعار النفط... الان وغدا باتت القناة النقدية/ قناة سعر الصرف.. منفذ اخر لتسلل الصدمات الخارجية الى الاقتصاد الوطني.

٥. من البساطة الاعتقاد بهبوط مستويات الاسعار الى سابق عهدها بسبب خفض سعر صرف الدولار لكن هذا توقع متفائل بعض الشيء... نظرا لان جزء من ارتفاعات الاسعار مستوردة من الخارج حيث ارتفاع الاسعار العالمية و قيود سلاسل الامداد، وايضا لكون الاسعار لزجة نحو الأسفل، اي غير مرنة صوب الانخفاض.. فضلا عن تشوه الاسواق وضعف الرقابة وغياب المنافسة. كلها عوامل تقلل من الانخفاض المتوقع في مستويات الاسعار المحلية قريبا..

٦. الانخفاض الحاد لسعر الدولار في الاسواق مؤقت بسبب توقعات الجمهور وعمليات بيع من الهواة خوفا من تراجع اكبر في سعر الدولار . لكن الدولار سيتراوح بعيدا عن السعر الجديد لحين فك القيود المفروضة على مبيعات البنك المركزي.

٧. مع ارتفاع تعيينات الموظفين واتساع الشق الجاري من الموازنة.. فان خفض قيمة الدولار (مع ثبات الايرادات النفطية) ستزيد العجز المالي باتجاهين. الاول نتيجة انخفاض الايرادات النفطية بالدينار والثاني نتيجة ارتفاع النفقات العامة اجمالا.

٨. تم اعتماد خفض سعر صرف الدولار كأداة لخفض التضخم... ويعلم الخبراء عدم وجود مثل هذه السياسة في حقيبة ادوات مكافحة التضخم المعتادة.. بل يجب ان يكون سعر الصرف ثابت وان تستخدم ادوات السياسة النقدية والمالية المتنوعة للسيطرة على مستويات الاسعار.. وان يتغير سعر الصرف حصرا لأهداف اقتصادية كبرى كتتويج الاقتصاد ومراعاة تعادل القوة الشرائية مع الشركاء التجاريين وغيرها من قضايا التصحيح والاصلاح.

٩. يزيد رفع سعر الدينار من القدرة التنافسية لدول الجوار على حساب انحسار قدرة العراق التنافسية.. نظرا لرخص الاستيرادات مقارنة بالمنتجات الوطنية... ويعد قرار رفع الدينار دفعة تحفيزية للشركاء التجاريين على حساب قمع المنتج الوطني.

أوراق في السياسة النقدية

١٠. مؤكدا ان خفض سعر الدولار سيؤدي الى استنزاف الاحتياطي الاجنبي بشكل اسرع.. نظرا لارتفاع المبيعات المتوقعة اذا ما اراد البنك المركزي ردم الفجوة بين السعر المثبت ١٣٠٠ والسعر الموازي ١٥٠٠ (اذا سمح الفيدرالي بفك القيود عن مبيعات البنك المركزي).. من جانب اخر كان متوسط مبيعات البنك اليومية ٥ مليار دولار شهريا حين كان سعر الصرف المثبت ١٤٧٠.. اما الان فان خفض سعر الدولار الى ١٣٢٠ سيزيد الطلب عليه.. خصوصا مع وجود طلب غير مشبع ومتراكم بسبب اجراءات المنصة..
١١. اختزال ادوات السياسات الاقتصادية بسياسة تغيير سعر الصرف يبين بجلاء ضعف كفاءة مؤسسات صنع القرار في اتخاذ القرارات الصعبة لصالح الشعبوية.. وعدم اکتراث هذه المؤسسات بالاثار متوسطة وطويلة الاجل التي ستلحق الاقتصاد العراقي وتزيد من عمق اختلالاته الهيكلية.
١٢. معلوم ان خفض الدولار يؤدي الى ارتفاع اعباء الدين العام الداخلي (المقدر بأكثر من ٧٠ ترليون دينار) والذي يجب ان يدفع من ايرادات النفط الدلارية.
١٣. رفع سعر صرف الدينار سياسة ناجحة لرفع الاستهلاك والهدر على حساب الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص و النمو الاقتصادي .
١٤. مستغرب ان تكون ازمة سعر الصرف ناجمة عن عمليات تهريب وغسيل اموال ويستخدم البنك المركزي سياسة رفع سعر صرف الدينار لحلها بدلا من تنظيم نوافذ جديدة لحركة التجارة.. على العكس من ذلك سيزداد التهريب وغسيل الاموال والفساد بسبب تعزيز دعم الدولار المباع الى الاسواق.
١٥. يضر فقدان ثقة الشركات والاستثمار الاجنبي بالاقتصاد العراقي بعدما تغير سعر الصرف باتجاهات معاكسة وخلال مدة قصيرة وبضغوط سياسية. ما يهدد الاقيام الحقيقية لأرباح هذه الشركات ورؤوس اموالها.. فضلا عن صعوبة حساب عوائد المشروع المستقبلية في ظل تقلب اسعار الصرف.
١٦. لم يتمكن البنك المركزي من الدفاع على الدينار وفق سعر صرف ١٤٥٠.. كيف سيتمكن من ذلك بسعر ١٣٠٠ مع استمرار قيود الاحتياطي الامريكي.



أوراق في السياسة النقدية

١٧. إيهام الحكومة بان خفض سعر الدولار هو دعم للفقراء.. في حين يفصح الحساب الاقتصادي البسيط الى ان الاغنياء هم المستفيد الاكبر من الدولار الرخيص... لان العلاقة طردية بين امتلاك الاموال والاستفادة من الدولار الرخيص في العراق.

١٨. خفض سعر الدولار حكوميا اجراء غير مستدام لأنه لم يراعي الحسابات الاقتصادية بل راعي الحسابات السياسية بامتياز..

١٩. زادت هشاشة المالية العامة بعد قرار رفع سعر الدينار.. حيث سيتم تمويل دعم الدينار في الموازنة عبر الاقتراض العام لسد فجوة فرق السعريين.. ويقدر الفارق باكثر من ١٥ ترليون دينار.

٢٠. اذا ما تراجع اسعار النفط عالميا فان الحكومة امام خيارين لتمويل الرواتب.. الاول فرض ضرائب على الموظفين والثاني خفض سعر صرف الدينار لتغطية رواتب الموظفين كما حدث نهاية عام ٢٠٢٠ نظرا لعدم امتلاك العراق فائض مالي لتعويض الفارق كدول الخليج.

٢١. ترى الحكومة بان تغيير سعر الصرف لصالح قوة الدينار.. في حين فقدت العملة العراقية نسبيا اهم وظيفة للنقد كونها مخزن لحفظ القيمة... بسبب ارتباط الدينار الواضح بضغوط السياسة واسعار النفط والوضع المالي الهش... وكافة هذه العوامل متأرجحة في العراق.

واخيرا ينبغي الاشارة بان تقليص الفجوة بين السعر المثبت والسعر الموازي في الاسواق لا يتم عبر تغيير سعر الصرف وانما ببساطة عبر اعادة التوازن لقوى العرض والطلب واشباع الاخير من خلال إطلاق المبيعات. خلاف ذلك يبقى استقرار سعر الصرف في العراق اسيرا لقيود قوى العرض. والتي يمكن ان تخفف جراء المفاوضات الجارية في الولايات المتحدة مع الوفد العراقي.

(*) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة كربلاء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى

المصدر. 9 شباط 2023